

بعد 37 عاماً في "الداخلية" بدأها كمحقق في "التحقيقات" عام 1981

# اللواء السويديان: مراكز الخدمة فكرة كويتية وإذا كانت ترفيحية فالمواطن يستحق

جاسم النقيب - أمير زكي

بعد مسيرة عطاء دامت نحو 4 عقود وقيل أيام من تحول اللواء أديب السويديان إلى خدمة الوطن في مجال آخر، حرصت "الأنباء" على إجراء حوار مع مدير عام الإدارة العامة لمراكز الخدمة اللواء أديب السويديان. وأضاف إلى مراكز الخدمة الكثير من الخدمات التي سوف تشهد لرجل أعطي بكل إخلاص لهذا الوطن. والحديث مع اللواء السويديان لم يقتصر على ما قدمه لمراكز الخدمة بل امتد ليشمل البطولات التي قام بها في فترة الاحتفال العراقي وكذلك القضايا الطريفة والغريبة التي صادفته خلال وجوده في قطاع البحث الجنائي وتحديدًا في مباحث العاصمة. يذكر أنه خلال الفترة التي كان يعمل السويديان فيها بمباحث العاصمة حدثت التفجيرات الشهيرة التي كانت تستهدف نسل الكويت حسب وصفه. اللقاء شمل الكثير والكثير من الحكايات والقصص الشيقة، فإلى تفاصيل اللقاء الذي يختم به اللواء أديب السويديان حياته العسكرية بعد عطاء يفخر به وتفخر به جهات عمله.



اللواء أديب السويديان (تاسم باشا)

## دور رجال المباحث كان ولا يزال يقتصر على تقديم المتهمين وأدلة الإدانة للمحكمة

### ترجل بطل المقاومة السرية

تطرق مدير عام الإدارة العامة لمراكز الخدمة اللواء أديب السويديان إلى مرحلة الغزو، مشيرًا إلى أنه كان خارج البلاد وأسرته وقت حدوث الغزو العاشم، حيث عاد إلى المملكة العربية السعودية، ووضع نفسه تحت إمرة الحكومة الكويتية ومن ثم تكليفه بدخول الكويت متسللاً قبل التحرير للقيام بمهام دقيقة وحساسة رفض الخوض في تفاصيلها. وقال وصلت إلى الكويت متسللاً وخلال رحلتي سجنحت في إحدى الدول العربية ومن ثم دخلت الكويت وطوال فترة وجودي لم تكن أسرتي داخل الكويت تعرف بوجودي حيث كان من بين أسرتي من الصامدين وأيضاً لم تعرف زوجتي التي كانت تقيم في المملكة العربية السعودية أو أي من أبنائي بأنني في مهمة داخل الكويت، ووصف ما قام به أهل الكويت خلال فترة الغزو بالبطولي.

### تفجيرات السالمية وشرق والسفارتين الأميركية والفرنسية استهدفت إحداث شلل بالبلاد.. ولكن كنا على قلب رجل واحد

وخرج لي قطعة من الحشيش ونفذت باقي الإجراءات ودخلت لي شقة المتهمه ولم أجد مخرات ولدي التحقيق مع السيدة، قالت ان الشخص كانت تطالبه بـ 100 دينار وأتى إليها وقدم لها الـ 50 ديناراً المرمقة، ولأنني لم أستطع أن أجزم بحقيقة الاتهام اضطرت لي عدم إحالة السيدة أو الشخص إلى القضاء لأنني لم أملك أدلة يقينية تعزز أقوال هذا أو ذلك، وبالتالي يمكن القول أن رجال المباحث في عدة قضايا ملزمون بتطبيق روح القانون.

إذا تطرقنا إلى الجانب الإنساني من حياة اللواء أديب السويديان المهنية، فإذًا يقول عنه: استطاع القول إنني راض عن مسيرتي في وزارة الداخلية، فقد اتبعت منذ بدء عملي سياسة الباب المفتوح وكل من تعامل معي في أي موقع يعرف أن أديب سويديان لا حاجز بينه وبين المرابطين وكذلك الموظفون، وأتذكر أنني كنت مديرًا للمرحلة ودخل على واد أسويوي وكان يريد أن يحضر زوجته بسمة التحاق بعائلته وكان شرط الراتب 250 ديناراً، وقال لي الوافد إن راتبه 245 ويريد التجاوز عن هذا الشرط فكان ردي عليه بأنه لا يجوز، وأتذكر كان أحد اصداقائي متواجداً في المكتب وقال لي لا تأخذ من وقتك وتتحدث إلى الوافد، فقلت له ما مواطن أو مقيم واستمع إليهم، وأتذكر كان في المكتب نحو 10 مراجعين فكان ردهم نعم وشكروني، وبالتالي اعتدت عدم التفرقة بين مواطن أو مقيم واستمع للجميع وأعطي لكل ذي حق حقه، وللعلم فإنني التحقت بالعديد والعديد من الدورات، أغلبها على نفقة وزارة الداخلية وأخرى على نفقتي الخاصة، حيث حصلت على دورات في التخطيط الاستراتيجي وعلم الأبناء والأيماء بالإضافة إلى بلوم في إدارة الأزمات والكوارث وكان الهدف الذي أسعى إليه هو تطوير مهاراتي بما ينعكس على مهام عملي وأدائي في وزارة الداخلية.

هل تذكر تاريخ هذه التفجيرات؟ نعم حدثت في 12 ديسمبر 1983. وماذا عن القضايا الجنائية العنيفة؟ أتذكر أنه وقعت عدة جرائم مرتبطة بتتبع مراتادي البنوك وتوقيفهم وقتلهم وحدثت جريمة تاريمان متتابعتان وهذا ما دعانا إلى تكثيف التحريات وتم ضبط واثنين فلسطينيين اعترفاً بارتكاب تلك الجرائم وبضبطهما المتوافرة وقتها فيما يتعلق بالبصمات وغيرها من الأدوات المساعدة في عمليات تثبيت الاتهام على من يتم ضبطهم كمشتبه بهم.

أما فيما يتعلق بنوعية الجرائم فيمكن القول إن الجرائم لم تتغير، ولكن ربما الأساليب المرتبطة بها، أو نوعيتها اختلفت باستخدام التكنولوجيا تغيرت.

ولكن هل هناك قضايا لاتزال عالقة في ذهن اللواء أديب السويديان؟ على صعيد الجرائم الكبيرة أتذكر قضايا سرقات النقط والاختلاس في هذه القضية وكانت من القضايا الغريبة وغير المعهودة، وأيضاً من القضايا التي مازلت أتذكرها قضية ضبط سيدتي اشتريكتنا في قتل طفل انتقاماً من والده والذي كان يرتبط بأحدهما بعلاقة، وتم ضبط المتهمتين وبمواجهتهما بالأدلة اعترفتا بالجريمة وصدر حكم بإعدام السيدتين وتم تنفيذ حكم الإعدام في أول سيدتين في تاريخ الكويت.

ولكن هل يمكن أن تسرد المزيد حول هذه القضية الغريبة حينذاك؟ هذه القضية تمثلت في العثور على جثة طفل 6 سنوات تحسب في حمام أحد الفنادق، وانتهت التحريات إلى أن الطفل تم قتله وتصوير الجريمة وكانها غرق، وتم حصر القضية الغربية حينذاك؟

هل مرت عليك قضايا لم تستطع فيها تقديم المتهمين للقضاء رغم ثبوت الاتهام؟ بالفعل حدث تقديراً لي بشخص وأبلغني أن سيدة تتاجر في المخدرات وتواصلت مع النيابة تحسب الأعراف الإجرائية وقدمت للشخص 50 ديناراً ودخل إلى منزل السيدة

هل كان يقتصر دوركم على تقديم المتهمين للعدالة؟ عمل رجال المباحث كان ولا يزال يقتصر على تقديم المتهمين وأدلة الإدانة للمحاكمة بما لدينا من معلومات، كما يتم الاستماع إلى أقوال رجال المباحث في معظم القضايا حتى تكون لدى المحكمة والنيابة قناعة بجدوى التحريات التي انتهت إلى تقديم المتهم للعدالة.

روح القانون

ديوانية المتقاعدين

إذا تحدثنا عن مسيرة اللواء أديب السويديان والتمتد لـ 37 عاماً فما في وزارة الداخلية فهل تذكر القراء بها؟ عملت في بداية حياتي العملية وتحديدًا في العام 1981 في إدارة التحقيقات كمحقق ثم انتقلت للعمل في العام 1983 إلى مباحث العاصمة كضابط مباحث، وفي العام 1993 جرى انتدائي إلى مكتب النائب العام مدة 5 سنوات لمناخبة القضايا الكبيرة، وبعد التحرير كلفت بإنشاء أو المشاركة في مباحث المخالفين لقانون الإقامة وملاحقة الشركات الوهمية أو ما يسمى بنجار الإقامة ثم انتقلت للعمل في قطاع المرور في إدارة الفحص الفني لـ 3 سنوات وفي العام 2000 انتقلت إلى مباحث الهجرة وتوليت منصب مساعد مدير مباحث الهجرة، وبعد ذلك انتقلت للعمل في قطاع المنافذ وتوليت منصب مدير إدارة المنافذ وكانت المنافذ حينذاك تشمل جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية وتبعها أقسام المنوعين وفي العام 2005 انتقلت إلى العمل مديراً لإدارة العمالة المنزلية، وفي العام 2007 توليت منصب مدير هجرة العام ثم مديراً لندجة الفروانية في العام 2008، وعملت فيها لـ 9 أشهر قبل أن أعمل مساعد مدير عام القيادة التنسيقية لحماية الأمن الداخلي، وبعدها بعام توليت مهام منصب المدير العام للقيادة، وفي العام 2015 عملت مديراً عاماً للإدارة العامة لمراكز الخدمة حتى الآن.

تثبيت الاتهام

دعنا نعد بالذاكرة قليلاً نرجع لعملك في مباحث العاصمة والفترة التي انتدبت فيها إلى مكتب النائب العام وتحدثنا عن طبيعة الجرائم حينذاك وهل اختلفت عن الجرائم حالياً أو بمعنى آخر هل كانت طبيعة عمل المباحث مغايرة لما هو حاصل حالياً خاصة مع التقدم التكنولوجي الذي سهل كثيراً من مهام رجال المباحث؟

بال تأكيد هنا اختلاف في البحث الجنائي في السابق عن الفترة الحالية ومن المؤكد أن التكنولوجيا الآن سهلت إلى حد ما من مهام رجال المباحث، ولكن هناك قضايا كثيرة استجبت وكان العمل في السابق يعتمد كثيراً على الجهد والمناخبة أو بالمعنى الدارج حالياً أو العمل الميداني غالباً في اكتشاف الجرائم والمتهمين مع الاعتماد على التكنولوجيا المتوافرة وقتها فيما يتعلق بالبصمات وغيرها من الأدوات المساعدة في عمليات تثبيت الاتهام على من يتم ضبطهم كمشتبه بهم.

أما فيما يتعلق بنوعية الجرائم فيمكن القول إن الجرائم لم تتغير، ولكن ربما الأساليب المرتبطة بها، أو نوعيتها اختلفت باستخدام التكنولوجيا تغيرت.

ولكن هل هناك قضايا لاتزال عالقة في ذهن اللواء أديب السويديان؟ على صعيد الجرائم الكبيرة أتذكر قضايا سرقات النقط والاختلاس في هذه القضية وكانت من القضايا الغريبة وغير المعهودة، وأيضاً من القضايا التي مازلت أتذكرها قضية ضبط سيدتي اشتريكتنا في قتل طفل انتقاماً من والده والذي كان يرتبط بأحدهما بعلاقة، وتم ضبط المتهمتين وبمواجهتهما بالأدلة اعترفتا بالجريمة وصدر حكم بإعدام السيدتين وتم تنفيذ حكم الإعدام في أول سيدتين في تاريخ الكويت.

ولكن هل يمكن أن تسرد المزيد حول هذه القضية الغريبة حينذاك؟ هذه القضية تمثلت في العثور على جثة طفل 6 سنوات تحسب في حمام أحد الفنادق، وانتهت التحريات إلى أن الطفل تم قتله وتصوير الجريمة وكانها غرق، وتم حصر القضية الغربية حينذاك؟

هل مرت عليك قضايا لم تستطع فيها تقديم المتهمين للقضاء رغم ثبوت الاتهام؟ بالفعل حدث تقديراً لي بشخص وأبلغني أن سيدة تتاجر في المخدرات وتواصلت مع النيابة تحسب الأعراف الإجرائية وقدمت للشخص 50 ديناراً ودخل إلى منزل السيدة

هل كان يقتصر دوركم على تقديم المتهمين للعدالة؟ عمل رجال المباحث كان ولا يزال يقتصر على تقديم المتهمين وأدلة الإدانة للمحاكمة بما لدينا من معلومات، كما يتم الاستماع إلى أقوال رجال المباحث في معظم القضايا حتى تكون لدى المحكمة والنيابة قناعة بجدوى التحريات التي انتهت إلى تقديم المتهم للعدالة.

روح القانون

ديوانية المتقاعدين

المجتمع الكويتي شهد عدة جرائم مرتبطة بتتبع عملاء البنوك وسرقتهم وقتلهم اتبعت سياسة الباب المفتوح في كل المناصب التي توليتها والبعض كان يعتبرها إهداراً لوقت



حصلت على دورات في التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات بهدف تطوير مهاراتي

أي عسكري يستطيع استخراج شهادة راتب دون الرجوع إلى شؤون القوة

لدينا نظام رقابي صارم وأحلنا إلى النيابة أشخاصاً تجاوزوا القانون



J.altnaib@alanba.com.kw

جاسم النقيب بومساعد الذي عرفته

قيادات ووزارة الداخلية لهم في القلب والعقل والذاكرة بطولات ومواقف، فهم الرجال الأوفياء المخلصون الذين خاضوا غمار العمل بالجهاز الأمني بوزارة الداخلية خلال سنوات طويلة وتقلدوا العديد من المناصب والأعمال الكثيرة، وفي جميع المواقع التي شغلها كانوا الأكثر حرصاً على سمعة الوطن.

من بين هذه القيادات اللواء أديب السويديان الذي عمل بإدارة التحقيقات، ومباحث العاصمة، ونذب إلى مكتب النائب العام، ومباحث الهجرة، وهجرة العاصمة، والفحص الفني، والمنافذ، وإدارة العمالة المنزلية، وندجة الفروانية، ومساعد مدير القيادة الخلفية.

وأخيراً مدير عام مراكز الخدمة، واليوم بومساعد الذي أمضى في هذا العمل سنوات طويلة من عمره خاض خلالها كل الأعمال الأمنية والتنسيقية الموكلة له بكفاءة واقتدار صدر مؤخراً قرار بإحالاته إلى اللقاع حسب طلبه، اللواء أديب السويديان يحمل في قلبه وروحه من الاخلاق والوفاء والاخلاص والروح العالية التي جعلت منه شخصاً محبوباً بين الناس، وخاصة بين زملاء العمل، وفي التعامل معه كان بومساعد كريم الطباع، لطيفاً مع كل من يعرفه، كل من عرفه أو عايشه، عمل رئيساً أو مرؤوساً له، وجد بومساعد مثلاً، للطيبة والإخوة الصادقة، فقد عرفته عن قرب كوني صحافياً يغطي أعمال وزارة الداخلية، وأيضاً كونه صديقاً حميماً وجدته تجسيدا للشهامة والرجولة والغيرة على تراب وطنه والقوانين والقرارات التي ترفع بشأن الأجهزة الأمنية، حيث مارس عمله بكل احترافية وأمانة، وكان خلوقاً مع العامة سواء كانوا موظفين أو مراجعين أو غيرهم، فالإلتزام لا تغيب عن محياه أبداً، مجد مجتهد قادر على التعامل مع كل الظروف مهما كانت صعبة، وهذا هو اللواء أديب السويديان بومساعد، أقول له استظل في ذاكرتنا رسخاً بأعمالك وأخلاقك.

الخدمات المقدمة دعنا نتحدث عن مراكز الخدمة، وماذا أضاف إليها اللواء أديب السويديان؟ في البداية، لا بد من أن أشير إلى أن من سبقوني بالعمل في الإدارة العامة لمراكز الخدمة وضعوا أسساً قوية، وكانوا وراء أداء عال من الخدمة والتميز، وشهدت مراكز الخدمة تطوراً تحت قيادة وأشرف وكيل قطاع الجنسية اللواء الشيخ مازن الجراح، واستطعت بدعم اخواني تطوير الخدمات في المراكز بما أتى إلى تسهيل مهام وتعاملات المرابطين في جميع مراكز الخدمة، واستطعنا أن نظور الخدمات المقدمة بالتعاون مع القطاعات الأخرى في وزارة الداخلية خاصة قطاعي المرور والهجرة وغيرهما. وأصبح باستطاعة أي عسكري بالشرطة التقدم إلى أي مركز لاستخراج شهادة راتب دون الرجوع إلى شؤون القوة في وزارة الداخلية، وذلك تسهيلاً له، أيضاً استخدمنا آلية جديدة لسداد قيمة تذكرة الميعد ورفع منح الكفالات واستكمال إجراءات العمالة في مركز الخدمة، للأمانة تلقيناً دعماً في هذا الخصوص من الادارة العامة للشؤون المالية وشؤون القوة وإدارة الإبعاد ومركز نظم المعلومات.

هناك سؤال يطرح نفسه هل مراكز الخدمة لرفاهية المواطن أم أن وجودها كان ضرورة لا بد منها؟

أود الإشارة إلى أن مراكز الخدمة فكرة كويتية وليست مقتبسة من أي دولة أخرى ومن سبقوني أضافوا إليها وطوروا العمل بها اما سؤالك إذا ما كانت رفاهية فأقول: ليست رفاهية، وإن كانت كذلك فالوطن يستحق، وفي الجمل فإن مراكز الخدمة توفر كثيراً من وقت المواطن الضائع وتوفر على الدولة مئات الآلاف من الدنانير والتي يمكن أن ينفقها المواطن لانتقاله من إدارة إلى أخرى لإتمام معاملة، كما أنها توفر الوقت وتنعكس في تقليل التلوث الناتج عن استخدام المركبات وتخفف من الازدحام في الشوارع، ودخل مراكز الخدمة تنجز كثير من المعاملات التي يحتاج إليها المواطن ويستطيع منها تجديد إقامات العمالة لديه وكذلك استخدمت خدمة الفحص الفني لمركبات المتقاعدين من الداخلية.

إنجاز المعاملات وماذا قدمت مراكز الخدمة للمتقاعدين في «الداخلية»؟ قبل التحدث في هذه الجزئية أود الإشارة إلى أننا نعمل الآن لاستخراج شهادات راتب للموظفين المدنيين بالوزارة، اما بالنسبة للمتقاعدين في الداخلية فقد قمنا بتفعيل عمل إدارة المتقاعدين لخدمة الضباط الذين افنوا عمرهم داخل الوزارة واستخدمنا ديوانية لهم ونفكر دوماً في تقديم خدمات تسهل معاملاتهم وتقديم لهم خصومات لشركات خدمية وهناك خصومات حقيقية ومؤثرة، أيضاً قمنا بتدشين كراج لفحص مركبات ضباط الداخلية المتقاعدين وكذلك خدمة تجديد رخص السلاح، أيضاً أقمنا مركزاً في جابر العلي لخدمة العسكريين والمدنيين المتقاعدين في وزارة الداخلية وشنا مركزاً لخدمة رجال وزارة الدفاع في مسعر الجيوان وصبحان وأيضاً مركز خدمة في الحرس الوطني، وقريباً جدا سوف ندشن مركز خدمة في هيئة الزراعة واقتنحنا مركزاً آخر في الأقيونيون، بحيث يترك المواطن أسرته تتسوق بينما يتجز هو معاملاته ببسر وسهولة، وكل ذلك لتقديم خدمات انهاء المعاملات للمواطنين في مواقع يترددون عليها، أيضاً نحن قمنا بفتح مركز خدمة لأصحاب المشروعات المتوسطة في منطقة الصديق بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة ومستعدون لإقامة مركز خدمة في أي موقع ومنطقة جديدة.

بين الحين والآخر نسمع عن تجاوزات تقع من قبل موظفين في مراكز الخدمة فهل هذه التجاوزات ملاحظة؟ وهل تمت إحالة اشخاص اساءوا المهنتهم إلى النيابة؟ كل ما استطعنا قوله ان العاملين في مراكز الخدمة كما في المجتمع منهم الزين ومنهم الشين، الشخص السوي والمترزم وغير ذلك، وبالتالي فإن مراكز الخدمة تضم اشخاصاً ملتزمين وغير ذلك، وأي شخص يخطئ يتحمل نتيجة أخطائه، وبالفعل تمت إحالة اشخاص تجاوزوا القانون وارتكبوا مخالفات وتزويراً إلى النيابة، وما يمكن التأكيد عليه في هذا الخصوص أن لدينا نظاماً رقابياً صارماً نستطيع من خلاله تحديد أي تجاوز والرجوع إلى النظام حال اكتشاف أي تجاوز، ومن ثم إحالة المسيء إلى جهات الاختصاص ولا تستر على أي مقصر.



ديوانية المتقاعدين